البعرة والبعرتان في اللبن وقت الحلب فاحرجت حين وقعت ولم يتبين لها
اثر ثم تنجس اللبن ايضا كما لم تنجس البئر وهو مروي عن علي رضي الله عنه وان وقعت
على عجوز زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتنجس في الاصح لان الضرورة
انما هي زمان الحلب لان عادتها ان تبعر ذلك الوقت والاحتراز عنه عسير
ولا كذلك غيره وروي عن ابي حنيفة البعرة اذا كانت يابسة لم تفسد الماء
اي ماء البئر ما لم يستكثره الناس لعموم البلوى وفيه اشارة الى ان الرطبة
ليست كذلك وفيما ان حد الكثير ان يستكثره كناظر وهو الصحيح وقيل ان
رمى بها اكثر دلو من بعرة او بعرتين وعن محمد ان يأخذ ربع وجه الدلو في
الرطبة والمنكسرة اليابسة اختلاف بين المشايخ بعضهم افتى فيهما
بالتنجس وبعضهم سوى اي بين الرطبة واليابس والمنكسر والصحيح وهو مختار
صاحب الهداية للتحقق الضرورة في الجميع الدواب بمنزلة المنكسر للتخلص
والحاجة فيهما ولذا لا اختلاف والكثير المشايخ على انه تعتبر فيه الضرورة العامة
والبلوى ان كان فيه ضرورة وبلوى تعتبر الاحتراز ووقوع الحرج كابار
الطرق الغير المحفوظة الكثيرة الطارق لا يحكم بالنجاسة للضرورة وان
كان الاحتراز غير متعسر كالابار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة
الطارق ففي بمنزلة الاناء لا يعفى فيه القليل وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد
عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فينظر الى ما هي فيه والوقت اذا كان
صلبا فحكمه بمنزلة البعرة في الحكم وان وقع حرء الحمام والعصفور في البئر
لم تفسد ماءها لانه طاهر وهذا مذهبنا خلافا للشافعي وان وقع
خرء الدجاج افسده وخرء البط والاوز بمنزلة خرء الدجاجة لانه
نجس غليظ وكذا ما شابهه وان خرء الخفاش وبوله لا يفسده للضرورة

ولذا

وكذا زرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور فانه طاهر عندهما في رواية حلافا
لمحمد وهو ناقض قوله فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر وقال بعضهم روي
عن ابي حنيفة وابي يوسف ان زرق سباع الطير نجس نجاسة مخففة
لا يفسد الثوب الا ان فحش ويفسد الماء وان قل كسائر النجاسات المغلظة
ولا يفسد الماء الكثير ما لم يغيره كسائر النجاسات ويفسد ماء الاودية وان
قل لامكان صونها عنه ولا يفسد ماء البئر لتعذر صونها عنه وان بالت
شاة او بقرة او غيرهما مما يؤكل لحمه في البئر تنجس لان حفة النجاسة لا
تظهر في الماء ويمكن صون البئر عن ذلك الا عند محمد الفته طاهر عنده وان
قطرت دم او خمر في البئر ولو قطرة واحدة ينزح ماء البئر كله للتنجس وفي المدية
جنب نزح من البئر دلوا فصب على راسه ثم استقى دلوا آخر فقاطر من جسده
في البئر لا تنجس البئر وان قدر ان الماء المستعمل بخس للضرورة انه لا يتحرز
عنه في هذه الحالة حرج وان وقع جنب او محدث في البئر او دخل فيها الطير
الدلو اعلم بنو الفضل او كوضوء قال ابو حنيفة في رواية الرجل جنب والماء
نجس قالوا الفتوى بأول ما قالت الماء صار مستعملا والمستعمل نجس فلا تقع
بقية الاعضاء نجس فلم يزل عضوا الحدث فبقي على جنابته وقال في رواية
اخرى يخرج من الجنابة اذا تغمض واستشق ثم انه تنجس نجاسة الماء المستعمل
فعلى هذه الرواية يجوز له ان يقرأ القرآن لم يخرج عن الجنابة قال في الهداية وعند امام المعظم
ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطيه له حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة
وهو اوفق الروايات عنه انتهى وهو الاصح وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء
طاهر لان ابا يوسف يشترط الصب او ما يقوم مقامه في طهارة العضو
ولم يوجد فلم يطهر الرجل وحينئذ فالماء لم يزل به حدث ولما استعمل